نتائج وتوصيات

الندوة ٢٦ للأمم المتحدة والإنتوساي

تنفيذ الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة بشأن العمل المناخي: دور ومساهمة وخبرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

١٦ إلى ١٨ أبريل / نيسان ٢٠٢٤، فيينا

الإنتوساي

الأمم المتحدة

النتائج

أ. ... في ضوء التحديات العالمية والمعقَّدة الملحَّة التي يطرحها تغير المناخ، تؤدي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دوراً حاسماً في تنفيذ الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة، مما يحتّم اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره، من خلال إجراء تقييمات مستقلة وموضوعية للعمل المناخي الوطني؛

ب. ... مع التأكيد على المساهمة القيّمة للأجهزة للوفاء بالالتزامات بموجب اتفاقات المناخ العالمية عبر عمليات المراجعة المستقلة للإجراءات الوطنية المتعلقة بالمناخ وتعزيز الرقابة الفعَّالة والمساءلة والشفافية في الجهود المبذولة في مجال تغير المناخ؛

ج. ... مع الإشارة إلى أنَّ الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات هادفة من جانب الدول والمجتمع الدولي لمكافحة تغير المناخ ومعالجة آثاره على البيئة والمجتمع والاقتصاد قد وردت بوضوح في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومنذ ذلك الحين، جرى التشديد أكثر على ضرورة إدماج التكيف مع تغير المناخ في السياسات؛

ناقش المشاركون في الندوة حول موضوع "تنفيذ الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة بشأن العمل المناخي: دور ومساهمة وخبرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة" ناقشوا بشكل مكثَّف كيف تساهم تجارب وخبرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في إتمام عمليات تدقيق مستقلَّة متعلِّقة بالمناخ في السياسات والحوكمة واستخدام الأموال العامة من أجل تعزيز العمل المناخي.

ولقد تناولوا ما يلي بالتفصيل:

- ممارسات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تدقيق تغير المناخ
- الظروف المواتية لتدقيق العمل المناخي
- تعزيز العمل المناخي - آثار عمليات تدقيق تغير المناخ

التوصيات

ونتيجة لمناقشاتهم المكثفة، فإنَّ المشاركين في الندوة

١. يؤكّدون على اعتراف قرارات الأمم المتحدة[1] بالدور المهم للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تعزيز المزيد من الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية في الإدارة العامة واستخدام الأموال العامة؛

٢. يؤكّدون على أنَّ تغير المناخ هو أحد أكثر القضايا إلحاحاً وتعقيداً التي تواجه الحكومات الوطنية اليوم، والتي تنطوي على مخاطر كبيرة على الميزانيات العامة، وعلى أنَّ الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تؤدي دوراً رئيسياً في دعم العمل المناخي الوطني الفعّال من حيث التكلفة والتأثير؛

٣. يؤكّدون على المساهمة الأساسية التي يمكن أن تقدِّمها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحقيق الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة وفي تنفيذ خطة ٢٠٣٠، من خلال تقييم كيفية استجابة الحكومات للالتزامات الوطنية المنصوص عليها في الصكوك الدولية، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، وكذلك من خلال تقييم ما إذا كانت الاستراتيجيات والسياسات والبرامج وتدابير التنفيذ الوطنية فعّالة ومستدامة وسليمة، ويشددون على أنَّ الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تتمتع بالكفاءة والموارد الكافية والاستقلالية يمكنها أن تفحص أداء الحكومة بشكل فعّال، وأن تحدِّد التحديات وتقدِّم مرئيات قيّمة لاتّخاذ قرارات مستنيرة بشأن تغير المناخ؛

٤. يشدِّدون على أنَّ الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لا تستطيع إتمام هذه المسؤوليات المهمَّة كما يجب وأن تكون مثالاً يُحتذى به، من خلال تعزيز الاستدامة البيئية للأجهزة، إلاّ في حال تمكَّنت من ممارسة مهامها بصورة مستقلة وبالموارد الكافية وبالنّفاذ غير المقيد إلى المعلومات والبيانات الضرورية؛

٥. يؤكّدون على أهمية الحوكمة الرشيدة في مجال إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيّف معه، التي توفِّر المؤسسات والمساحات اللازمة لتحديد الاتجاه العام للتنمية، وتحديد الأهداف، وتنسيق الإجراءات، وتوفير الأنظمة على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وينبغي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تكفل المساءلة عن الإبلاغ عن التقدم المحرز والتعلُّم من حالات الفشل؛

٦. يقرّون بأنَّ الأقاليم والبلدان تواجه سياقات وتحديات ومكامن ضعف مختلفة ولها أولويات مختلفة في ما يتعلق بالعمل المناخي الوطني، وبأنَّه يتعيَّن على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تطور قدرات من شأنها أن تعالج الأولويات الوطنية وتساعد الحكومات على المضي قدماً في العمل المناخي، بما في ذلك، من خلال تقييم أداء البرامج والسياسات؛

٧. يشجّعون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على إيلاء أولوية في عملها الرقابي لإجراءات التكيف وكذلك للإشراف على النشاطات ذات الانبعاثات العالية من غازات الدفيئة وتأثيرها على المرونة إزاء المناخ في قطاع الطاقة، وكذلك للإشراف على مبادرات انتقال الطاقة التي يجب أن تكون شاملة، مع الاعتراف بالطبيعة الخاصة للقضايا البيئية في الدول المنتجة للنفط والغاز؛

٨. يقرّون بأنَّ الدول الجزرية الصغيرة النامية معرَّضة بشكل فريد لآثار تغير المناخ ويشجّعون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول الجزرية الصغيرة النامية على إعطاء الأولوية لعمليات التدقيق المتعلقة بالمناخ، مع الاعتراف بالتحديات المحدَّدة التي تواجهها لإجراء تقييمات شاملة للإجراءات الوطنية المتعلِّقة بالمناخ؛

---

[1] قرارا الجمعية العامة للأمم المتحدة A/66/209 (٢٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١) و A/69/228 (١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤)

٩. يؤكّدون على أنَّ الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يمكنها الوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بمراجعة الإجراءات الوطنية المتعلقة بالمناخ إلا إذا تمكَّنت من ممارسة ولايتها بشكل مستقل، مع وجود أطر قانونية مناسبة وموارد وقدرات كافية والنفاذ الملائم للمعلومات والبيانات، وبدعم من المجتمع العالمي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومن الجهات المانحة، بما في ذلك من خلال مبادرات بناء القدرات؛

١٠. يقرّون بأنَّ الإنتوساي وهيئاتها ومجموعاتها الإقليمية وأجهزتها الأعضاء قد طوَّرت مجموعة واسعة من المنهجيات والأدوات والممارسات لمراجعة الإجراءات المناخية الوطنية، وينوّهون بالدَّعم المقدم للأجهزة من مبادرة الإنتوساي للتنمية ومجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة البيئية ومن محكمة الحسابات الاتحادية في البرازيل، من أجل بناء قدراتها الداخلية على إتمام عمليات التدقيق والتقييم المتعلقة بالمناخ، مع التركيز على التكيُّف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛

١١. يرحّبون بمبادرة الإنتوساي للتنمية ومحكمة الحسابات الاتحادية في البرازيل لمواصلة تبادل المعلومات بشأن برامج كل منهما المتعلقة بتغير المناخ في إطار مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة البيئية من أجل تحقيق أقصى قدر من مضافرة الجهود بين المبادرات القائمة في هذا المجال؛

١٢. يشجّعون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على مواصلة التركيز على تغير المناخ وأثره على الاستقرار المالي العام في خططها السنوية للتدقيق، ودمج الجوانب المتعلقة بتغير المناخ في جميع أنواع عمليات التدقيق حسب الاقتضاء، فضلاً عن الاستثمار في تطوير المعارف والقدرات الداخلية بشأن عمليات التدقيق المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك من خلال المشاركة في المبادرات الدولية القائمة ضمن الإنتوساي؛

١٣. يشجعون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تحديد الثغرات الحرجة في توفر البيانات، والافتقار إلى المقاييس الموحدة لتقييم تأثير تغير المناخ والمعلومات المتعلقة بالإجراءات الوطنية المتعلقة بالمناخ، وتبادل المعلومات والممارسات في هذا الصدد؛

١٤. يسلّطون الضوء على إمكانات إطار عمل الماسح المناخي (**ClimateScanner**) كأداة لتعزيز قدرات الأجهزة الرقابية العليا على الإشراف على إجراءات الحكومات لمعالجة تغير المناخ وتحديد حالة العمل المناخي الوطني، ومصادر المعلومات، وفجوات البيانات بشكل منهجي؛

١٥. يشجّعون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تقييم فعالية الترتيبات المؤسسية والحوكمة الشاملة للعمل المناخي، بما في ذلك ما يتعلق بالتماسك والتنسيق الأفقي والرأسي والتخطيط الطويل الأجل والتنفيذ والرصد والإبلاغ وإشراك أصحاب المصلحة، وأيضاً من خلال إدراج مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" للنظر في تأثير البرامج والسياسات المناخية الحكومية على الفئات الضّعيفة والمهمَّشة؛

١٦. يشجّعون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على الانتباه لآثار السياسات المناخية على التوزيع والتي تؤثر على قبول عامة الجمهور لتلك الإجراءات، بما في ذلك آثارها المحتملة على تفاقم أوجه عدم المساواة؛

١٧. يؤكّدون على أهميَّة النَّظر في واستخدام أدوات للتعرف على كل النفقات والإيرادات في تقييم الإجراءات التي تتَّخذها الحكومات بشأن تغير المناخ، بما في ذلك الإعانات والنفقات الضريبية، بالإضافة إلى النفقات التي من شأنها ان تبطل العمل المناخي؛

١٨. يشدِّدون على أهمية اعتماد أطر محاسبية مناسبة للإفصاح عن المخاطر المتعلقة بالمناخ والإبلاغ عنها من قبل الحكومات، وعلى أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ستلعب دوراً رئيسياً متزايد الأهمية في تأمين تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة من قبل الهيئات الحكومية؛

١٩. يشجّعون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على البناء على خبراتها في الاستفادة من استخدام التقنيات والأدوات الجديدة واعتماد أساليب عمل مرنة لجمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها لتعزيز تأثير عمليات التدقيق المتعلقة بالمناخ ووضوحها؛

٢٠. يؤكّدون على أنَّ التواصل الواضح والمتَّسق مع أصحاب المصلحة وعامة الجمهور والتشارك معهم عامل مهم في زيادة آثار عمليات التدقيق في الإجراءات المناخية الوطنية، بما في ذلك عن طريق إثارة نقاشات السياسات والرد السريع من قبل الجهات الخاضعة للتدقيق؛

٢١. يشجّعون التعاون وتبادل المعرفة ما بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشأن عمليات التدقيق في تغير المناخ من خلال منظمات الإنتوساي الإقليمية ودون الإقليمية والتعاون الثنائي بما في ذلك عمليات التدقيق التعاونية من أجل رفع الوعي وتبادل نتائج عمل الأجهزة في هذا المجال، وتحفيز الابتكار والمساهمة المتبادلة في تطوير المهارات والقدرات اللازمة للتدقيق في تغير المناخ؛

٢٢. يشدِّدون على أهمية مواصلة التعاون الناجح بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والأمم المتحدة[2] وكذلك مع الشركاء الخارجيين الآخرين، بوسائل منها تبادل الدروس المستفادة من عمليات التدقيق المتصلة بالمناخ وعمليات التدقيق التعاونية، من أجل بناء الوعي بعمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال تغير المناخ في المجتمع الدولي وإعلام العمليات الدولية ذات الصلة حسب الاقتضاء.

[2] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/69/327 (٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥)